الدراسة الحقلية لسرقات السيارات في مدينة الرياض

إعداد

د. صالح بن عبدالله الدبل

كلية الملك فهد الأمنية – الرياض

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الخصائص العمرية والجنسية للموقوفين في قضايا سرقات السيارات.
- التعرف على الأساليب التي يقوم بها سارقي السيارات لأجل السرقة.
- التعرف على الأغراض من سرقات السيارات.
- التعرف على رؤية ومقترحات الموقوفين في قضايا سرقات السيارات.
- الوصول إلى توصيات عامة من أجل حل مشكلة سرقات السيارات.

واستعملت الدراسة الحقلية من خلال القيام بزيارات ميدانية لدار الملاحظة بالرياض و سجن الملز و إصلاحية الحائر. و تم إجراء مقابلات ومناقشات بحثية مع المسؤولين والإخصائيين الاجتماعيين ومع الموقوفين. ومن أهم النتائج أن أغراض سرقات السيارات كانت من أجل التفحيط وهي القيادة الاستعراضية المتهورة وخاصة لدى المراهقين والشباب، وكذلك من أجل تفكيك قطعها وبيعها وخاصة من قبل أصحاب الورش ومحلات بيع القطع المستعملة (التشليح). وقد تبين أن أسباب التفحيط تتركز في الدرجة الأولى لدى المثليين لجذب الآخرين وإثارتهم عن طريق الاستعراض أمامهم.

ومن التوصيات لهذه الدراسة التأكيد على عدم ترك السيارة في وضعية التشغيل عند مغادرة السيارة حتى ولو لوهلة واحدة واعتبار ذلك مخالفة مرورية يعاقب عليها الفاعل. كما يلزم الاستفادة من التقنية والتتبع الإلكتروني للمركبات. بالإضافة إلى زيادة المراقبة والتفتيش لورش الصيانة والسمكرة ومحلات التشليح.

المقدمة

تعد جريمة سرقة السيارات من الجرائم الحديثة التي أفرزها التطور الحضاري والتقني بحيث لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات في هذا العصر، وهذه الجريمة لها أسبابها وعواملها المختلفة كأي جريمة أخرى إلا أنها قد تنطوي على جرائم متعددة تبدأ بالاتفاق الجنائي مروراً بسرقة السيارة وطمس معالمها وتزوير مستندات

ملكيتها وتهريبها من خلال اتباع أساليب تخضع للمساءلة القانونية كالرشوة والاستعانة بذوي النفوذ وهذا ما يجعلها تندرج تحت مظلة الجرائم المنظمة، كما أنها تتطور مع التطورات التقنية والاقتصادية ولذا فمن المهم أن تتطور الإجراءات والأساليب التي تحد من هذه الجريمة بأن يتم تفعيل الدور الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بقطاعاته الرسمية والمدنية، إضافة إلى تطوير الإجراءات والأساليب التي تقوم بها الأجهزة الأمنية بحيث تتكامل هذه الأدوار في مكافحتها والحد منها.

تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها (محظور شرعي زجر الله عنه بحدٍ أو تعزير).(أبو حسان ١٤٠٨هـ ص١١٢) . وتعرف سرقة السيارات بأنها (الاستيلاء على المركبة المملوكة للغير من قبل شخص لا يملكها، ونقلها أو أجزاء منها أو إتلافها).(الوهيد ١٤١٦هـ ص٣). ولأن هذا الفعل ضار في المجتمع ويُعد اعتداء على الممتلكات الشخصية دون وجه حق ولذا فيعد مرتكبها جانياً يستحق العقاب.

لا شك أن سرقات السيارات من الجرائم الخطيرة في المجتمع لترابطها مع جوانب سلبية متعددة منها:

- إن انتشار سرقات السيارات يضعف الإحساس بالأمن على الممتلكات وتعرض المواطنين للخسارة المادية وعرقلة تفاعلهم الاجتماعي وتنقلاتهم وهم مطمئنون.
- إلقاء أعباء إضافية على الجهاز الأمني وهو ذاته الذي يشكو من قلة وضعف القوى البشرية الأمنية والإمكانات الفنية اللازمة من تجهيزات وأماكن وآليات ومركبات وغيرها.
- ازدياد التذمر الاجتماعي من قبل المواطنين وهو الأمر الخطير جدا والذي يضعف اللحمة الاجتماعية والوطنية ويزيد من التبرم حيث أن السيارات هي الوسيلة التي تكاد أن تكون الوسيلة الوحيدة في المملكة في عمليات التنقل والتي لا يمكن الاستغناء عنها لعدم وجود البدائل، ولاتساع رقعة المملكة وكبر المدن فيها، وسوء الأحوال الجوية التي لا تساعد على المشي واستعمال الدراجات. كما أن الأرصفة غير مؤهلة للمشاة لسوء بنائها أو لازدحامها بالعوائق كأعمدة وخزانات الكهرباء وبعض الأشجار.
- تترافق سرقات السيارات مع جرائم أخطر منها كتهريب وترويج المخدرات و انتشار الفساد الغير أخلاقي والمعاكسات واستعمال السيارات في التفحيط والسرقات وتشليحها و تزوير

مستنداتها واستعمالها في هروب وتهريب المجرمين واستعمالها في بوادر الإرهاب والمخالفات الشرعية الأخرى. ومن هنا كان ضبط هذا النوع من السرقات لازما لضبط السلاسل الإجرامية المترتبة عليها. فهذه الجريمة توصف بالجريمة المتعدية بحكم قدرة السيارات على الحركة السريعة وفي إطار شكلي نظامي يصعب في أحوال كثيرة اكتشافها.

ورغم وجود الزخم هائل من الدراسات حول سرقات السيارات على مستوى المملكة أو في مناطق ومدن محددة إلا أن المشكلة مازالت منتشرة بل هي في تفاقم وازدياد، حتى أصبحت سرقات السيارات البعبع المخيف في المجتمع. وتواكب هذا الأمر مع ضعف وارتفاع تكاليف التأمين على السيارات عند تعرضها للسرقة. مما يجعل الناس لا يحسون بالأمن الكامل على ممتلكاتهم. وقد وصل الأمر أن كثير من الناس يتجنب شراء نوعية من السيارات رغم حاجته إليها خوفا من سرقتها وتكاليف التأمين العالية عليها.

ومن المؤسف حقا أنه قد شاع بين الناس ضعف التعامل الأمني من قبل الشرطة مع سرقات السيارات مما حدا بالكثير من الناس لعدم التبليغ والقيام الذاتي بالبحث عن السيارة المسروقة. وأصبح حديث الناس في المجالس سرد الروايات حول سرقات السيارات وضعف تفاعل الشرطة مع البلاغات. وهذا الأمر يؤثر بشكل سلبي على ثقة المواطنين بالشرطة لحماية وإعادة الحقوق، ويجعل من الضروري المبادرة السريعة بدراسة وحل المشكلة.

والحقيقة أنه لا تخلوا الأوساط العلمية من مراكز بحوث وجامعات من الدراسات العلمية حول سرقات السيارات. بل أنها من الكثرة لدرجة التشبع على مستوى المملكة أو على مستوى المناطق والمدن. غير أن معظم هذه الدراسات تعتمد الأسلوب الإحصائي من خلال الإحصاءات الرسمية أو تعتمد المسوح باستعمال الاستبانات. وقد انتهجت هذه الدراسة أسلوبا علميا ميدانيا يقوم على الزيارات الميدانية للسجون ودار الملاحظة، والالتقاء بالضباط والأفراد والعاملين في السجون وكذلك الموقوفين والمتهمين والمحكومين في قضايا سرقة السيارات. كما يتطلب العمق التوسع في الدراسة والتعمق فيها من خلال دراسة البيئة الداخلية

للسجون، وسماع المسجونين وتحليل ما يقولونه وما يقدمونه من ملاحظات وحتى شكاوى ذات صلة بالمسائل الأخرى المتعلقة بأوضاع السجن وترحيل السجناء وأساليب التحقيق والنظر في الدعاوى وما إلى ذلك.

كما أن استنباط المقترحات من المسجونين في قضايا سرقات السيارات يقدم مستوى مناسبا من المصداقية بدلا من الأساليب التقليدية التي تقتصر الرؤى على رجال الأمن بعيدا عن أصحاب الشأن. ونود أن نلفت الانتباه إلى أن الدراسة ضمت أيضا دار الملاحظة وهي فئة الأحداث، وهذه الفئة بحاجة إلى العمل الدؤوب لتعديل السلوك حيث يمكن ذلك بسهولة مقارنة بمن هم في الإصلاحيات والسجون. ومن المعلوم أن فئة الأحداث والمراهقين هي الممر الأول نحو الجريمة، فالوصول إلى هؤلاء وتتبع سلوك الانحراف لديهم والعمل على تعديله مطلب اجتماعي ووطني هام. وغني عن القول إن هؤلاء الأحداث هم مستقبل الأمة وأن العمل معهم مبكرا يؤدي بمشيئة الله تعالى إلى اتساع رقعة الصلاح وخفض مستوى الجريمة سواء في سرقة السيارات أو غيرها.

فقد اتبع بعد الجانب النظري أسلوب الزيارات الميدانية في البحث العلمي. وتعد الزيارات الميدانية أنجع وسائل البحث حيث يمتاز بالبحث والمنهج المركب. وهذا يعطي رؤية شمولية للظاهرة ويدرسها من مختلف زواياها وله صفة المرونة في تغيير التقنيات البحثية. وهذا ما حدث بالفعل، فقد استطاع الباحثون أثناء الزيارات الميدانية للمواقع الثلاثة أن يغيروا الأساليب حسب حالة كل موقع وحسب ما يتراءى لهم. وهذا الأسلوب قدم ميزة مضافة لهذه الدراسة.

فقد قام الباحث بوضع ما يمكن تسميته بمركز عمليات للتواصل مع السجون ودار الملاحظة ومن ثم تم تطبيق الزيارة الميدانية الشاملة لكل موقع على حدة كدراسات حالة مستقلة قابلة لاستنباط العموميات منها. ورغم أن الدراسة كانت معلوماتية في الأصل لأجل الحصول على مؤشرات وحقائق الوضع الاجتماعي إلا أنها خدمت كعامل توجيهي لتعديل السلوك لدى السجناء والموقوفين، بل تعدت ذلك إلى مسار آخر وهو جلسات عصف ذهني وورشة عمل مع المسئولين من ضباط وغيرهم. فقد تحقق هدفين من هذه الدراسة وهي المعلومات والتوجيه. وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الخصائص العمرية والجنسية للموقوفين في قضايا سرقات السيارات.
- التعرف على الأساليب التي يقوم بها سارقي السيارات لأجل السرقة.
- التعرف على الأغراض من سرقات السيارات.
- التعرف على رؤية ومقترحات الموقوفين في قضايا سرقات السيارات.
- الوصول إلى توصيات عامة من أجل حل مشكلة سرقات السيارات.

الفصل الأول: المنطلقات النظرية

المبحث الأول: أسباب سرقة السيارة

هناك أسباب جوهرية توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا المجال ، سواءً من خلال خبرة رجال الأمن، أومن خلال المسح الميداني لعل أبرزها:

أولا: سرقة السيارة بقصد النزهة :

عادة ما يقوم بهذه السرقة صغار السن بقصد قضاء بعض الوقت والتنزه بها مع بعض الأصدقاء، ثم يتركها بعيدة عن الأنظار بمحض إرادته دون أن يسرق منها شيئاً، وهذا النوع من أكثر الأنواع انتشاراً، وهو يشكل ظاهرة تختفي بعض الوقت عندما يتم التشديد والمراقبة، سواء من أصحاب السيارات أو من رجال الأمن ولما كان مثل هؤلاء الجناة لا تتوافر لديهم نية تملك السيارة فقد اختلفت بشأن تجريمهم الآراء ومنها.

أ- عدم تجريم مرتكب السرقة بقصد التنزه ، لأن نيته لم تتجه لتملكها ، وبهذا لا يتوافر القصد الخاص كركن من أركان جريمة السرقة ، ولأنه قد تركها اختيارياً .

ب- تجريم هذا الفعل لأن الجاني قد ارتكب محظوراً كما ارتكب واقعة جنحة سرقة بنزين وزيت السيارة باستيلائه على السيارة أو لاستهلاك جزء من الوقود خلال استخدامه لها ، ولهذا يرى أصحاب هذا الرأي أن تتم مساءلة الجاني فيما إذا قام بتزويد السيارة بالوقود من عدمه ، وعلى ضوء الإجابة يتحدد موقفه.

ج- يرى أخرون اعتبار هذا الفعل مجرد شروع في سرقة . (عبدالسلام ، ١٩٩٣ ، ص ٨٧). وفي هذه الحالة يتم سرقة السيارة وإخفائها عن الأنظار مؤقتاً ليتمكن الجاني أو الجناة من فك بعض أجزائها، ثم التصرف فيها بالبيع أو الاستعمال.

ثانيا: سرقة السيارة بقصد استخدامها في ارتكاب جرائم أخرى :

عادة ما يقوم بهذا النوع من السرقة عصابة متمرسة تتشكل في كثير من الحالات داخل السجون ، حيث يتم استخدام السيارة المسروقة في ارتكاب جرائم أخرى مثل : سرقة المنازل أو المتاجر أو القيام بالاغتيال أو القتل أو التفجير ، وقد يتم العثور على السيارة كاملة الأجزاء بعد انتهاء الجناة من فعلهم .

ثالثا: السيارة بقصد إخفائها:

هذا النوع من السرقة يعتبر أشد الأنواع خطورة ، ويرتكبه مجرمون متمرسون في هذا العمل ، ولديهم مهارات خاصة ، لأن هذه السرقة تتطلب إجراءات خاصة وقدرات فنية على إخفاء السيارة وفي هذا الحالة يهدف الجناة إلى الوصول إلى إحدى الأمور التالية :

أ- فك السيارة بالكامل وبيعها ، ويتم في هذا النوع الاستعانة بالميكانيكيين ، وتوفر مكان خاص بعيداً عن الأنظار ، كما يتطلب عميل لشراء تلك الأجزاء المسروقة دون أن يظهر المجرم في الصورة .

ب- تغيير معالم السيارة المسروقة ، إما بقصد بيعها أو استخدامها لفترة قصيرة وفي هذه الحالة يقوم الجاني بتغيير معالم السيارة كأن يقوم بتغيير اللون ورقم الشاسية والموتور ، وهذه الحالة تتطلب من الجاني الإعداد المسبق قبل سرقة السيارة كأن يشتري سيارة قديمة من نفس ماركة السيارة المسروقة ، ومن ثم يقوم باستبدال رقم الشاسيه وموتور السيارة المسروقة بأرقام السيارة القديمة ثم يتقدم الجاني طالباً الترخيص للسيارة على أنها السيارة القديمة ، ومن ثم يقوم ببيعها أو استخدامها .

رابعا: سرقة السيارة بقصد تهريبها :

وتعد هذه الصورة من صور سرقة السيارات من الجرائم المستحدثة ، حيث أدت التطورات العلمية والتقنية إلى اكتشافات علمية تمخضت عن الكثير من الآثار الإيجابية ، إلا أنها لم تكن بمنأى عن استفادة

جماعات الجريمة المنظمة منها في مجالات عديدة ، من بينها استخدام وسائل حديثة في إخفاء البيانات الحقيقية للسيارة المسروقة ، واستصدار أوراق مغايرة للحقيقة ، فضلاً عن اتباع أساليب ملتوية وغير مشروعة في استصدار أوراق ملكية جديدة ، وغالباً ما يتبع في هذه الحالة الأساليب نفسها المستخدمة في سرقة السيارة بقصد إعادة بيعها. لذلك، تعد جريمة سرقة السيارات وتهريبها جريمة مركبة، فبعد أن تتم سرقة السيارة، يقوم الجناة بتزوير وثائق ملكيتها وهيكلها وموتورها بالتواطؤ مع أشخاص ممن يعملون في هذا المجال بصفة رسمية كما يتعاملون مع طلاوون وميكانيكيون ، ثم مع المنافذ الجمركية، فكل فعل من هذا الأفعال يشكل جريمة بمفردها، فهناك جريمة سرقة، وجريمة تزوير، وجريمة رشوة، واتفاق جنائي وتكوين عصابة إجرامية غير الحدود.

المبحث الثاني: الأساليب المستخدمة في ارتكاب سرقة السيارات

نظراً لانتشار السيارات في أماكن متعددة من المدينة سواء داخل الأحياء السكنية ، أو في الأماكن العامة والأسواق ، فان ما يهم الجاني هو كيفية فتح باب السيارة أولا ، ثم تشغيل المحرك ثانياً لا يتم الاهتمام في سرقة السيارات بالتخطيط للجريمة واختيار وقت تنفيذها نظراً للأسباب السابق ذكرها ، وعليه فإن عملية السرقة تحتاج إلى ما يلي :

أولاً : فتح باب السيارة

قد يسهل المجني عليه المهمة للجاني بأن يترك السيارة مفتوحة دون إقفالها ، أو يتركها في حالة تشغيل أمام أحد المحلات التجارية أثناء نزوله لقضاء بعض حاجاته ، وهذا أمر منتشر وبخاصة في الأجواء التي يحتاج فيها صاحب السيارة إلى العودة إلى داخل سيارته وهي على حالتها السابقة من البرودة أو الدفء فيبقي على جهاز التكييف عاملاً من خلال الإبقاء على تشغيل السيارة ، وهذا ما يسهل مهمة السرقة على الجناة بأن أتاح الهم الفرصة للحصول على السيارة مفتوحة وشغالة ، كما أن هذا التصرف من المجني عليه قدي يقود

بعض صغار السن ــ الذين لا يفكرون في سرقة السيارة ــ بأن يأخذوا السيارة للعبث بها بعض الوقت أما إذا كانت السيارة مقفلة فإن الجاني يستخدم عدة طرق لفتح باب السيارة ، منها ما يلي:

- استخدام المفتاح : يقوم الجاني باستخدام المفتاح ، سواء مفتاح السيارة الأصلي أو مفتاح أخر كثير من السيارات يتم فتح أبوابها، بل وتشغيلها باستخدام مفاتيح سيارات مشابهة وبخاصة مع تقادم السيارة المسروقة، وفي كثير من الحالات يترل المجني عليه المفتاح الاحتياطي في السيارة، سواء داخلها أو أن يضعه في (اصطب) السيارة، وهذا أمر لا يغيب على الجاني فيعمد إلى ذلك ويستخدمه مستغلاً تلك الفرصة. وفي بعض الحالات، يستخدم مفتاح السيارة الأصلي، وذلك بعد عمل نسخ من قبل منظف السيارة، أو حارس الموقف أو الكراج فهناك ضعاف نفوس يتفقون مع من هم على شاكلتهم لعمل نسخة لمفتاح السيارة ومن ثم سرقتها في وقت آخر. كما قد يعمد بعض الجناة إلى استئجار سيارة بطريقة شرعية من إحدى الشركات ثم يقوم أثناء مدة التأجير بعمل نسخة من المفاتيح الخاصة بالسيارة، ومن ثم يعيد السيارة ، وبعد ذلك يقوم بسرقتها.
- فتح الباب بالقوة : ويتم ذلك بكسر الزجاج خاصة المثلث الأمامي أو الخلفي للسيارة ، أو عمل فجوة في زجاج النوافذ ويتمكن عن طريقها من فتح الباب ، أو باستخدام الفك أو أي آلة أخرى لتعطيل عمل قفل الباب .

ثانياً : تشغيل محرك السيارة:

- باستخدام المفتاح الخاص بالسيارة وهذا يأتي بإحدى الطرق سالفة الذكر .
- استخدام أوراق معدنية كالتي توجد في علب السجائر أو ورق القصدير ، يضعها الجاني مكان مفتاح السيارة وذلك لتوصيل الدائرة الكهربائية .
- عمل التوصيلة الكهربائية ، وفي هذه الحالة يقوم الجاني بعمل توصيلة كهربائية ، إما بقطع أسلاك مفتاح تشغيل السيارة وإدارتها ، وإما بعمل توصيلة داخل موتور السيارة عن طريق توصيلة كهربائية بين البطارية والبوبينة ، وفي هذه الحالة يكون الجاني ذو دراية وخبرة بالأعمال الكهربائية .

ثالثا: أساليب أخرى: وتشمل بعض الطرق الاحتيالية ، نذكر منها:

- تعدد الجناة في مكان واحد أو في سيارة واحدة ، حيث يقوم السائق بالاصطدام بالسيارة التي ينوون سرقتها ،و عند نزول صاحبها ليرى مكان الصدمة يقوم أحدهم بسرقة السيارة والهرب بها .
- نقل السيارة من مكانها إما بوساطة الرافعة ، أو السحب بطريق الونش إلى مكان أخر .
- يقوم الجاني بعرض خدماته أثناء تعطل السيارة على الطريق العام ، ثم يقوم بإدارتها والفرار بها .
- عند قراءة إعلان عن بيع سيارة ،يقوم الجاني بالاتصال بصاحبها ويحدد له ميعاد ثم يقوم بتجربتها ومن ثم الفرار بها .
- قيام الجاني بشراء سيارة ثم يطلب من صاحبها عرضها على ميكانيكي ، ومن ثم يقوم بعمل نسخة للمفتاح ، ثم يعيدها لصاحبها ، وبعد ذلك يقوم باستخدام نسخة المفتاح في سرقتها.
- قد يعمد الجاني بإحضار سيارة مسروقة ليطمئن صاحب السيارة المراد بيعها ويتركها ويأخذ السيارة الأغلى ثمناً ويهرب بها مع العلم أن السيارة التي تركها مسروقة أيضاً.

المبحث الثالث: الخصائص المميزة لجريمة سرقة السيارات

تزايدت جريمة سرقة السيارات في الآونة الأخيرة نظراً لمجموعة من العوامل المادية والتقنية واضح هذا النوع من الجرائم يتميز بخصائص تميزه عن جرائم الأموال الأخرى. ومنها:

- سهولة ارتكاب هذه الجريمة: وهذه السهولة تكمن في الكيفية التي نتم بها السرقة والسرقة التي تتم بها أيضا فمن حيث الكيفية ،فإن سرقة السيارات لا يتطلب معدات أو أدوات خاصة قد يساعد حملها أو الاستعانة بها على كشف الجاني وأما من ناحية السرعة فإن ارتكاب هذه الجريمة لا يحتاج وقتاً طويلاً نظراً لأن محل الجريمة وهو السيارة ــ يمكن فتحها وتشغيلها ، بل ومغادرة مسرح الجريمة خلال دقائق معدودة مما يصعب معه التعرف على الجاني أو الإمساك به . وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتكاب بعض

حالات هذه السرقة لا يحتاج إلى تخطيط وعزم وتصميم يسبق عملية التنفيذ فقد تحدث مصادفة ، وهو ما يجعلها لا تحتاج إلى وقت طويل لارتكابها .

- صعوبة اكتشاف الجاني حال ارتكابه للجريمة: وترجع هذه الصعوبة ــ في أغلب الأحيان ــ إلى عدم قدرة رجال الضبط والبحث على التمييز الفوري بين الجاني ومالك السيارة طالما لم يتم إيقاف السيارة وطلب الأوراق الثبوتية التي تكشف عن شخصية قائدها كما أن كون الهدف (السيارة) متحركاً بطبيعته ، يسهل على الجاني سرعة مغادرة مسرح الجريمة والانتقال بعيداً عن أجهزة الأمن .
- طبيعة الجناة: أكثر مرتكبي هذه الحوادث من صغار السن الذين ليس لهم نشاط إجرامي سابق وبالتالي فهم مجهولون بالنسبة لأجهزة المكافحة ، مما يزيد من صعوبة مهمة اكتشافهم ، بعكس الأنواع الأخرى من الجرائم ــ كسرقة المنازل أو سرقة المتاجر أو جرائم الأشخاص ــ كالقتل والضرب ــ فإن مرتكبي هذه الأنواع من الجرائم يكونون مسجلين لدى أجهزة الأمن ولهم ملفات وبصمات وصور وبيانات كافية عنهم تجعل من السهل التعرف عليهم ومحاصرتهم والقبض عليهم وإجراء التحقيق معهم للوصول إلى الحقيقة .
- علاقة جرائم سرقة السيارات بجرائم أخرى: جرائم سرقات السيارات تدخل في ارتكاب كثير من الجرائم الجنائية الأخرى كارتكاب سرقات الحلات التجارية أو المنازل أو ارتكاب جرائم القتل أو جرائم التهريب كتهريب المخدرات مثلاً ففي كل هذه الجرائم السابق ذكرها يعمد الجاني أولاً إلى سرقة السيارة التي سوف يستخدمها في تنفيذ جريمته الأصلية ، بل إنه في الآونة الأخيرة تم استخدام السيارات المسروقة في ارتكاب جرائم الاغتيال أو التخريب وذلك بوضع متفجرات فيها لنسف بعض الأماكن الهامة ، مثل السفارات والمصالح الأجنبية وغيرها من الجرائم الإرهابية .

وهكذا نجد أنه بينما تكتمل معظم الجرائم باقترافها وتقف أثارها عند حدود ارتكابها ، فإن جريمة سرقة السيارات قد تتعدى جريمة السرقة إلى جرائم أخرى أشد خطراً على المجتمع .

- جرائم سرقة السيارات من الجرائم الحديثة: فهذا النوع من الجرائم حديث على المجتمعات العربية بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص بحسب ما أثبتته الدراسات وكشفت عنه الإحصاءات .

المبحث الرابع: جريمة سرقة السيارات المنظمة

أولا: سرقة السيارات المنظمة محليا: الجريمة بشكل عام إما أن تكون منظمة يرتكبها مجموعة من الجناة بعد تخطيط مسبق لتلك الجريمة أو غير منظمة جاءت دون سابق تخطيط سواء ارتكبها الشخص بمفرده أو مع مجموعة من أصحابه . ونظراً لأن للبحث الجنائي حلقاته المتصلة فإن معرفة الظروف والملابسات التي تمت بها سرقة السيارة من شأنها أن تقود إلى التعرف على سمات مرتكبيها ليتم من خلالها معرفة ما إذا كانت السرقة منظمة أو غير ذلك.

ثانيا: سرقة السيارات غير المنظمة المحلية: هي التي لم يسبق لها تخطيط وإنما جاءت صدفة ، أو من خلال قيام مجموعة من صغار السن بسرقة سيارة ما لمجرد الإعجاب بها أو لكونها وجدت في حالة تشغيل أو لغرض اللهو بطرقه المختلفة. ومن أبرز خصائصها:

- تنبع دوافع هذه الجريمة من حالة خاصة تعتري الفاعل .
- لا تعتمد على القصد أو التخطيط المسبقين ، بل تدفع الصدفة إلى ارتكابها .
- لا تتوافر لدى الجاني غالباً مبررات أو حجج والا خطوات تنفيذية مقنعة .
- غالباً ما تنتهي بالتخلي عن السيارة
- لا يمارس السارق عملاً أو وظيفة بصورة منتظمة ولا يملك سيارة .

ثالثا: جريمة سرقة السيارات المنظمة عبر الوطنية: كانت بداية الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أول عهدها لا تخرج عن صورة واحدة و هي ما يعرف باسم (جرائم القرصنة) التي كانت تتم أعالي البحار من خلال جماعة إجرامية تتخذ من إحدى السفن مقراً لها وتجوب لها أعالي البحار للسطو على السفن المارة والحصول

على ما بها من أموال وأمتعة وبضائع حتى إن اضطربت –في سبيل الوصول إلى عراضها –أن تزهق أرواح كثير من الأبرياء وذلك في عمل إجرامي يشترك من الأشخاص يستهدفون به غرضاً واحداً تحقيق المنفعة.

إلا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ما لبثت أن انتقلت من ذلك النطاق المحدود نطاقاً ونوعاً إلى نطاق أرحب اتساعاً ، ثم ما لبث أن أنتقل نشاط تلك الجماعات مكانياً وتنوع حتى بات يشمل أنواعاً من الجرائم التي أصبحت مصدراً لجلب أموال طائلة لتلك الجماعات ، وذات تأثير ضار غير محدود في كافة الدول وفي كافة المجالات اقتصادياً واجتماعياً فضلاً عن تأثير ها الأشخاص على مستوى الأشخاص (عبد النبي ٢٠٠٩م، ص ٢٠٥) ــ الأمر الذي جعل هذه الجرائم محل اهتمام عالمي لبذل الجهد المنظم في مكافحتها ومن بين هذه الجرائم جريمة سرقة السيارات وتهريبها عبر الحدود .

يعرف القانونيون الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها سلوك إجرامي يعاقب عليه قانون العقوبات في أي من الدول الأعضاء في جماعة الدولية يتم ارتكابه بواسطة جماعية إجرامية منظمة لها صفقة الاستمرار وتهدف منفعة مالية ، وتتجاوز في ارتكابها لذلك السلوك حدود الدولة الواحدة تخطيطاً أو تنفيذاً أو تأثيراً ، ويلزم توقيع عقوبة جنائية على فاعليه (عبد النبي ٢٠٠٩م ، ص ٢٠٨) .

استناداً إلى ما استقر عليه القانونيين في تعريف الجريمة المتنظمة عبر الوطنية تعد جريمة تهريب السيارات إحدى أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، فهي نشاط مستمر مخالف للقانون يقوم به كيان منظم ويسعى لتحقيق هدفه الإجرامي متجاوزاً حدوده الوطنية ، حيث يمارس هذا النشاط عدة أشخاص تربطهم علاقات مرتبة الأدوار ، وهذه العلاقات قد تكون علاقات دائمة أو مؤقتة بحسب كثافة نشاطهم في تهريب السيارات والقيام بجرائم تزوير المحررات الرسمية وجرائم الرشوة والاحتيال وغيرها من الجرائم التي تتكامل في سبيل إتمام جريمة التهريب عبر المنافذ الجمركية المختلفة ، وعلى ذلك تعد جريمة سرقة السيارات جريمة مركبة تذم بين مراحلها عدداً من الجرائم المتنوعة من الجرائم الأموال وربما تعدت إلى أن تضم بينها جريمة من جرائم الأشخاص حال استخدام العنف واستعمال السلاح في سبيل إتمامها . ومن عناصر جريمة تهريب السيارات (كجريمة مركبة) ما يأتي:

- أشخاص الجناة ويتمثل ذلك في جماعة تتكون من عدة أشخاص فيما بينها أتفاقاً جنائياً ينظم فيما بيهم الأدوار بحيث تقوم الفئة الأولى بعملية التهيئة من خلال المراقبة وفتح الأبواب وتشغيل السيارة لتتولى مجموعة تالية نقل السيارة من مكانها بقيادتها أو باتباع وسائل أخرى بعدها تتولى إحدى المجموعات عملية تزوير الأوراق الثبوتية وأرقام الهيكل والموتور ، بعدها تتولى مجموعة أخرى عملية نقل السيارة خارج الحدود باستصدار إذن التصدير ، أو رشوة ضعاف النفوس من موظفي الجمارك على جانبي الحدود ، ثم يأتي دور الجماعة الأخيرة في استقبال السيارة وبيعها ، ومن ثم يتم تقاسم العائد فيما بين العصابة وفق ما تم الاتفاق عليه ، وعلي ذلك يتم تشكيل هذه العصابة لفترة زمنية تسمح لهم بالاتفاق والتخطيط .
- فعل التهريب عبر الحدود – بعد إتمام جريمتي السرقة والتزوير ورما الرشوة –بالمخالفة للقوانين والأنظمة واللوائح التي حدد الملكية الصحيحة للسيارات ، والأساليب المشروعة بشأن التصدير والاستيراد ، وبذلك يتم التعدي على الوظيفة الأسياسية للحدود الدولية.
- استخدام أساليب مخالفة للقانون وتتمثل في أعمال التزوير ، والرشوة وغيرها من الأساليب غير المشروعة .
- الهدف الذي يقوم عليه التنظيم العصابي ويحدده الاتفاق الجنائي فيما بينهم وهو تحقيق مكاسب اقتصادية بالمخالفة للأنظمة والقوانين.

و تؤدي جريمة تهريب السيارات عبر الحدود إلى التعدي على الوظيفة الأمنية الاقتصادية للحدود ، وما تضيفه من أعباء على رجال الأمن المنوط بهم الحفاظ على أمن الحدود وسلامتها ورجال الجمارك المكلفين بمراقبة حركة البضائع وتطبيق عليها منعاً لحدوث إضرابات بالاقتصاد الوطني. وفي ظل الرفاه الاجتماعي لسكان بعض الدول المقترن بالرفاه الاقتصادي والناجم عنه تنشأ حاجات ورغبات معينة لدى بعض الناس ، وقد لا تتوفر مثل هذه الجماعات ، ولا يمكن إشباع تلك الرغبات من داخل الدولة ، الأمر الذي يستدعي الحصول عليها من الخارج بمثل يجعل أخرين في الدول الغنية يستغلون ذلك ، ومن ثم الاتفاق العصابي فيما بين الأطراف من الدولتين للإتجار بالممنوعات المختلفة ، ومحاولة جلبها عبر الحدود الدولية ، ومنها بطبية

الحال تهريب السيارات من الدولة التي تتوافر فيها أنواع معينة من السيارات إلى الدول التي لا تتوافر فيها ، ومن ثم يحدث الإضرار بالاقتصاد الوطني على جانبي الحدود .

المبحث الخامس : الآثار المترتبة على جريمة سرقة السيارات

أولاً : الآثار المترتبة على جريمة سرقة السيارات وتهريبها:

لكل جريمة من جرائم الأموال أثارها السلبية على المجتمع بشكل عام ، ولا تشذ عن ذلك جريمة سرقة السيارات وتهريبها خارج الحدود ، ومن بين هذه الاثار اثار اقتصادية وأخرى أمنية (المرشان ١٤٢١هـ ص١٨) .

١- الآثار الاقتصادية:

عادة ما تنص هذه الاثار على صاحب السيارة المسروقة من عدة زوايا، أولاها تعطل أعماله وشؤونه في ظل عد إمكانية العيش بدون سيارة وبخاصة عندما لا يستطيع شراء سيارة أخرى أو استئجارها ريثما يتم العثور على سيارته، أو تعويضه عنها من قبل شركة التأمين إذا كان متقاعداً معها على تأمينها ضد السرقة. ثم تزداد المشكلة عندما يفقد الأمل في العثور عليها، ومن ثم يبدأ عملية التفكير في شراء سيارة لم يحسب لها حساب في ميزانيته الخاصة كما أن من أمن على سيارته فيعقد مبلغ التأمين على موديل السيارة المسروقة وماركتها فمن يعاني اقتصادياً عادة ما توكن سيارته قديمة ومن ثم لا يفي مبلغ التأمين بشراء أخرى جديدة ، كما أن التأمين سوف يرتفع عليه نظراً لفقده السيارة الأولى. هذا بالإضافة إلى أن استفحال هذه المشكلة قد يجعل من التأمين ضد حوادث السرقة مستقلاً أمراً ملحاً تدعو إليه الدول كما في الغرب الأمر الذي يعني تزايد العبء المادي على المواطن من خلال دفع قسط تأمين ضد السرقة يتوقف على نوع سيارته وماركتها وكان السكن مالكها . هذا على مستوى الفرد أما بالنسبة للدولة التي وقعت بها جريمة السرقة فإن العملية مكلفة بشكل لا يدركه سوى من يقف على

حقيقتها فرجال الأمن يقضون أوقاتاً طويلة للبحث عن تلك السيارات يومياً ويستخدمون السيارات الرسمية وهو جهد بذاته لا يقدر بمال، ثم إن السيارات المسروقة جزء من الأموال التي يمكن أن تصب في اتجاه آخر، فضلاً عن تنحمل الدولة – في بعض الأحيان – جزاءً من هذه الديون تتولى تسديدها نيابه عن صاحب السيارة المسروقة المقترض عن السداد ومن ثم يزداد العبئ على الدولة. وعلى الجانب الآخر من الحدود التي تم تهريب السيارة المسروقة إليها فإن جريمة التهريب بحد ذاتها تشكل تحدياً للاقتصاد الوطني إما عن طريق التهرب من سداد الرسوم الجمركية التي ستدخل خزائنها العامة وإما بإفساد الذمم والضمائر عن طريق الشروة ، وهو ما يشكل في نهاية المطاف جريمة منظمة يفرض التصدي لها عبئاً على الدولة تم التهريب إليها .

٢- الآثار الأمنية:

عندما تصل جريمة سرقة السيارات وتهريبها إلى حد الظاهرة فذلك يعني تناميها وانتشارها مما يعد مؤشراً على ضرورة اتخاذ إجراءات على مختلف الأصعدة ورغم أن جريمة سرقة السيارات تعد قضية فريدة محصورة بين عدد من المتضررين (المجني عليهم) إلا أن الأمر يتعدى ذلك لتصبح قضية تهم المجتمع بأسرة عندما يتم استخدام السيارة المسروقة في تنفيذ جرائم أخرى أشد خطورة من جريمة السرقة والتهريب منها . مثل: نقل الأسلحة والمخدرات وترويجها و استخدامها في أعمال التفجير الإرهابية و انتشار عمليات التزوير و استخدامها في سرقات أخرى. إن انتشار هذه الجرائم في المجتمع يؤدي إلى عدم الاستقرار وانعدام الطمأنينة وإذا وصل المجتمع إلى مثل هذه الحالة ، فإن المواطنين يشعرون بالخوف على ممتلكاتهم بما يشكل تهديداً لمصالهم وانتظام حياتهم مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإيقاف إلى أعمال أخرى لحماية ممتلكاتهم قد تزيد الأمر سوءاً كما انه في مثل هذه الحالات يتجه جزء من المجتمع إلى الكسب الشرعي عندما تختل الموازين ويصبح الحقد والانتقام تراود المجني عليه . هذا في جانب الدولة التي وقعت داخل حدودها جرام سرقة السيارات اما الدولة التي تم تهريب السيارات إليها فإن ذلك يعني حصول العصابات المنظمة عبر الوطنية إليها وهو ما يشكل تحدياً إضافياً على رجال الأمن لمكافحة هذه الظاهرة حماية للأمن الوطني بمفهومه الشامل.

ثانياً : الحد من جريمة سرقة السيارات وتهريبها :

أصبحت جريمة سرقة السيارات وتهريبها تشكل ظاهرة خطيرة على المجتمع من زوايا مختلفة ، الأمر الذي يجعل مكافحتها والحد منها مسؤولية تتضافر فيها كافة الجهود الشعبية والرسمية ، العامة والخاصة وفي هذا الجزء سوف نلقي الضوء على مسؤولية رجل الأمن أو جهاز المكافحة ودور الجهات العقابية، وبعض مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية ، ثم نستعرض ما ينبغي على مالك السيارة ، وما يجب أن يقوم به المجتمع وصولاً إلى الدولة في المجتمع الدولي ، تجاه الجريمة المنظمة عبر الحدود. ومن واجبات و مسؤولية رجال الأمن أو جهاز المكافحة العمل على تلقي البلاغ بسرعة وتمريره على الدوريات الميدانية، و من ثم تدوينه رسمياً بحيث يشتمل على : –اسم المبلغ و اسم صاحب السيارة و رقم لوحة السيارة ورقم الهيكل أو الشاسيه و نوعية السيارة ولونها وموديلها ومكان سكن المجني عليه و المكان والزمان اللذان وقعت فيهما السرقة، أو أي معلومات أخرى يعتقد بأنها مفيدة كالوسيلة التي اتبعت في السرقة ، وما إذا كان هناك إهمال من المجني عليه كترك السيارة في حالة تشغيل ، أو ترك المفتاح في متناول يد الجاني (المرشان، ١٤٣١هـ).

الفصل الثاني: المنهج العلمي

فبعد تقديم الجانب النظري فقد أتبع منهج علمي مركب يعتمد بشكل رئيسي على الزيارات الميدانية للسجون وأماكن التوقيف في مدينة الرياض كدراسة حالات معمقة. وشملت الدراسة ما يلي:

- دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض (الملز).
- سجن الملز بالرياض (الملز حي مشرفة).
- إصلاحية الحائر (الحائر).

وقد تم تطبيق الزيارات الميدانية الحقلية في ليالي شهر رمضان لعام ١٤٣٤ هـ ، بعد صلاة العشاء والتراويح ولمدة أربع ساعات تقريبا لكل زيارة. وتم اختيار هذا الوقت في رمضان لأنه وقت النشاط الفعلي للعمل في شهر رمضان و بعيدا عن وقت الصيام في النهار حيث قد لا يكون الموقوفين والعاملين في نشاطهم المعتاد. بالإضافة إلى استغلال وقت النهار في التهيئة المنهجية والتواصل مع مواقع البحث و التحليل العلمي للنتائج. وقد تم تطبيق أدوات البحث التالية:

١- الملاحظة المفتوحة: وقد شملت كافة جوانب الموقع لكل حالة على حدة من مدخل الموقع حتى الخروج منه، بالإضافة إلى البيئة الخارجية المحيطة بالموقع.

٢- المقابلات التمهيدية: وتم ذلك مع المسئولين في المواقع المختلفة وذلك من أجل التعريف بالزيارة وأهدافها وطلب المساعدة للوصول للموقوفين وتسهيل المهمة وتأكيد مبدأ السرية والاستقلالية للبحث وعدم اتخاذ أية معلومات للإضرار بالموقوفين أو ضم شيء من المعلومات للتحقيق، حيث أن المهمة بحثية وليست تحقيقا. وقد لاقى الباحثون تجاوبا كبيرا في ذلك وتفهما لطبيعة المهمة البحثية.

٣- المقابلات الفردية والجماعية: لقد تم إجراء مقابلات فردية وجماعية، اثنين اثنين مع الموقوفين.

٤- اللقاءات المفتوحة مع الموقوفين. تحولت المقابلات في دار الملاحظة وسجني الملز والحائر إلى مناقشة جماعية مع أعداد أكبر في نفس الوقت.

٥- المقابلات البحثية مع المسئولين: تم ذلك مع الضباط العاملين في السجون والأخصائيين الاجتماعيين في دار الملاحظة. وفي أثناء الزيارة وبعد الانتهاء من كل زيارة كان للباحثين لقاء مع المسؤولين من الضباط والأخصائيين والمناقشة معهم حول عناصر البحث لأجل تحقيق أهدافه.

معالجة البيانات:

- تم رصد الملاحظات على مواقع البحث تحت الزيارة في سجل للملاحظات وتم تفريغ وتدقيق الملاحظات في اليوم التالي.
- وبالنسبة للمقابلات البحثية مع الموقوفين فقد تم تسجل إجابتهم أثناء المقابلات و رصد تعليقاتهم على الأسئلة المطروحة ورؤاهم ومقترحاتهم الشخصية لمعالجة مشكلة سرقة السيارات.
- وبالنسبة للمقابلات التمهيدية والمقابلات البحثية مع المسئولين فقد تم استنباط مدلولاتها ومقارنتها بما أفاد به الموقوفين وبيان وجهة النظر ومقترحات المعالجة.

مواقع البحث الحقلي:

أولا: دار الملاحظة الاجتماعية.

يقع دار الملاحظة الاجتماعية بالقرب من طريق خريص في حي الربوة، و يقع غرب طريق النهضة بالرياض. ويشرف على الدار وزارة الشؤون الاجتماعية، وتحت الإشراف الأمني من قبل وزارة الداخلية. وهذا الدار مخصص لإيداع القاصرين ممن ارتكب الجرائم وهم في العمر أقل من ١٨ سنة. ويصنف النزلاء في الدار إلى أقسام حسب الأعمار وحسب شكل الحدث منعا لحدوث مخالفات. ويختلف دار الملاحظة عن دار التوجيه الاجتماعي. فالأخير يكون ناتج عن رغبة الأسرة في وضع الحدث في الدار من أجل التوجيه والتربية لوجود سلوكيات انحرافية فيه، بينما الأحداث في دار الملاحظة فهم مقبوض عليهم أمنيا في تهمة جنائية. ويقع الدار في داخل حي سكني قريبا من الشوارع الرئيسية. ويمتاز الدار بالمظهر الاجتماعي في الدخول للدار والخروج منه،

دون الإخلال بالضبط الأمني. ويمارس العمل الرئيسي عدد من الأخصائيين الاجتماعيين المختصين في الخدمة الاجتماعية. وقد تعاونوا بشكل جيد مع الباحثين. وتمكن الباحثون بلقاء الأحداث على دفعات بدأت بالفئات العمرية الصغيرة فالكبيرة. وقد كانت اللقاءات في قاعة دراسية مناسبة.

ثانيا: سجن الملز

يقع سجن الملز في حي مشرفة في الملز بمدينة الرياض. في الشارع المتفرع من شارع الأحساء عند مكتب شركة سابك، والسجن قريب من حديقة الحيوان بالرياض. ويقع السجن في وسط الرياض تقريبا وفي منطقة ممكن أن توصف بأنها منطقة تجارية سكنية. وتقع على شارعين رئيسيين بينما تحده من الجهتين شارعين فرعيين صغيرين. وليس هناك ساحات محيطة بالسجن ولا يوجد ساحات كبيرة في فناء السجن.

وتم الانتقال للجزء القديم ومن ثم إلى قسم التوعية والمكتبة وهو المكان المخصص لاستقبال الموقوفين لغرض البحث. وتم اللقاء مع المبحوثين على دفعات، وكانت أولى الدفعات على شكل اثنين اثنين لعدد ٧ موقوفين، وبعدها تم الانتقال إلى قاعة بها كراسي وطاولات، وهي معدة للمحاضرات، واجتمع فيها ما يقرب من ١٤ موقوفا في قضايا سرقات السيارات. بدأت مناقشة حرة حول ما يلي:

- ما أساليب سرقة السيارات.
- ما الغرض من السرقة.
- ما العوامل التي تدفع السارقين للسرقة.
- وما المقترحات المناسبة لعلاج الظاهرة.

ثالثا: إصلاحية الحائر

تقع إصلاحية الحائر في بلدة الحائر الواقعة جنوب الرياض. وتعد هذه الإصلاحية السجن المركزي لمنطقة الرياض، والذي يودع فيها المحكومين في مختلف القضايا الجنائية والحقوقية. وقد تم استقبال الباحثين كما هي العادة والدخول من نقطة التفتيش إلى داخل السجن. وتم الانتقال مباشرة إلى موقع البحث برفقة أحد

الضباط لتسهيل المهمة. وكان مكان البحث عبارة عن خيمة كبيرة تعقد فيها النشاطات الثقافية. وهي مزودة بالكراسي وغيرها.

نزلاء هذا السجن كلهم من الراشدين. وغالبية من تمت مقابلتهم من سارقي السيارات هم من غير السعوديين. كما أن الغرض من السرقة هو التشليح وبيع السيارة وليس لغرض التفحيط أو الاستعراض بها. وقد كانت معظم الشكاوى من إجراء إجراءات التحقيق التي تمت في أقسام الشرطة وفي إدارة التحريات والبحث الجنائي. وقد حدد بعض الأشخاص السعوديين قسم شرطة العزيزية كأسوأ الأقسام في القسوة في التحقيق لنزع اعترافات غير حقيقية بالقوة. كما أشار البعض سوء استعمال مفهوم العصابة بحيث توسعوا في ذلك. وقالوا بالحرف الواحد أن كثير من المسجونين ألحقوا بقضايا أخرى لا علاقة لهم بها وأصبح من العصابات رغم أن قضيته مستقلة عنهم. ويفسرون ذلك برغبة المحققين في اكتشاف عصابات إجرامية ليزداد تقويمهم كمحققين. ويقول هؤلاء المسجونين أن عقوبات العصابات أكبر من عقوبة الأفراد ولا يشملهم العفو الملكي في رمضان. وتجدر الإشارة إلى أن لقاء المسجونين كان في ثلاث مجموعات لتسهيل مهمة جمع المعلومات.

الفصل الثالث: نتائج البحث الحقلي:

المبحث الأول: مناقشة نتائج دار الملاحظة الاجتماعية

يغلب على سرقات السيارات أنها في وضع التشغيل. ويتلو ذلك كسر زجاج السيارة وتشغيلها بمفتاح مشابه أو صدم السيارة من الخلف. وتشير معظم الإجابات في الدار أن السيارات الحديثة ذات الأنظمة الإلكترونية أو السيارات التي تم تركيب أنظمة إلكترونية بها يصعب إن لم يستحيل سرقتها. وبالنسبة لشركات تأجير السيارات فقد اتضح دور لموظفي شركات التأجير وتواطؤهم مع السارقين بإعطاء نسخ من المفاتيح للسارقين مقابل مبالغ مالية. كما أن كثير من السيارات المسروقة إنها كانت مستأجرة ليوم أو يومين ثم يتم تغيير معالمها أو بيعها دون أوراق لآخرين ليقوموا بتعديل معالمها. كما نجح السارقين والورش في تعديل رقم هيكل السيارة بقصه وتركيب رقم بديل من سيارة أخرى. ومن أكثر الأمور حدوثا استئجار السيارة ببطاقة مزورة. والتزوير يتم في أماكن في البطحاء على يد بعض العمالة الأجنبية بمبالغ زهيدة جدا. وبالنسبة للسيارات الجديدة فإن نسخة من المفتاح تكون في الغالب بداخل السيارة في مكان معين يسهل وصول السارق إليه.

كما أن لورش الصيانة وأماكن زينة السيارات دور كبير في السرقة. فتكون مساهمتهم في تعديل معالم السيارة وقص الأرقام وتركيب أرقام جديدة ومسح الخطوط وتغيير لون السيارة واستخراج الجهاز الإلكتروني أو تعطيله، كل ذلك بمقابل مالي أو بمشاركة في السرقة مناصفة. ومن الأمور التي تقع كغرض من السرقة هو بيعها للورش أو محلات التشليح. ويعد هذا هو الغرض الثاني بعد غرض "*التفحيط*" والاستعراض. ومن المقترحات أن يتم تركيب أجهزة إليكترونية على السيارات القديمة وإلزام شركات التصنيع والتأجير وشركات بيع السيارات بتركيب أجهزة إليكترونية لا يسهل العبث بها أو تعطيلها. ونظرا إلى أن سرقة السيارات تشيع أكثر لدى المراهقين والشباب بسبب عدم توفر سيارات لديهم، فيقترح عمل برنامج تمليك أو تأجير سيارات ينتهي بالتملك وبأسعار مناسبة ودون شروط الوظيفة. ويمكن أن يطلب من الشباب والمراهقين أداء أعمال كتوصيل الركاب أو نقل البضائع كوسيلة لتسديد قيمة السيارة. فبالنسبة للعاطلين يمكن تشغيلهم لنقل الطلاب أو المعلمات أو غيرهم كعمل خاص لتسديد أقساط السيارات. ومن الناحية الرسمية فيقترح بدء

التعميم على السيارة حال سرقتها وعدم التأخر مدة أربع وعشرون ساعة كما هو المعتاد، لأن هذه المدة كافية لبيع أو تعديل أو وتدمير السيارة قبل بدء وقت التعميم. وهذا يدعو ليكون التعميم في لحظة السرقة بالاتصال الهاتفي وتوضع المعلومات في قاعدة معممة لكل مناطق المملكة ويحدد مكان السرقة في النظام.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج سجن الملز

ومن النتائج أن من وسائل السرقة "التنقيز" وهو استخدام مفتاح آخر تم إزالة أسنانه بشكل معين، وقيل أن معظم السيارات المسروقة كانت في وضع التشغيل مما يغري أو يسهل سرقتها. كما أن هناك حالات كثيرة تتم عن طريق أخذها عنوة من سارقها. واغلب السيارات التي تسرق عنوة تكون من سيارات الليموزين وذلك باستدراج السائق إلى طرق فرعية وإخراجه من سيارته بالقوة. ومنها ما يقوم به عدد من السارقين بصدم السيارة من الخلف وإثارة السائق للنزول ومن ثم خطف السيارة، وقد قلت هذه الحالة بسبب وعي الكثير من السارقين بهذا الأسلوب.

ومن العوامل التي تؤدي إلى سرقة السيارات هي الحاجة وعدم القدرة على الحصول على السيارة. وافاد العديد من الموقوفين في قضايا سرقات السيارات أن التفحيط هو الغرض الرئيسي لسرقة السيارة بالإضافة للاستعراض أمام الآخرين، وخاصة بالسيارات الفارهة. وقد قيل أن التفحيط والاستعراض لصيقين بالشذوذ الجنسي حيث يتم ذلك بين الجنسيين المثليين لجذب الآخرين. وقد تأكد للباحثين هذا الغرض من خلال التواتر في أكثر من موقع. ومن هنا يمكن معالجة سرقات السيارات والتفحيط وغيرها من السلوكيات من خلال الاهتمام بمعالجة سلوك الشذوذ الجنسي الذي انتشر في الآونة الأخيرة.

ومن أهم اقتراحات الموقوفين لمعالجة ظاهرة سرقة السيارات ثلاثة أمور هي: ١) التأكيد على عدم ترك السيارة في وضع التشغيل ألبته لأن ذلك يغري ويسهل السرقة، ومعاقبة السائقين الذين يفعلون ذلك. ٢) التوسع في تركيب وتطوير أنظمة التتبع الإلكتروني للسيارات من خلال إلزام شركات التأجير والأفراد على تركيب هذا النظام وصيانته، حيث أفاد الضباط والمسئولين عن التحريات بأن السيارات المؤمنة بهذه الأنظمة

يسهل تتبعها بينما الأخرى تحتاج إلى عناء كبير. ٣) تشديد العقوبات على مرتكبي جريمة سرقة السيارات وتطوير التحقيق فيها بحيث لا يكون ذلك مجرد إثبات التهمة دون السعي لضبط السرقات بشكل دائم.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج إصلاحية الحائر

وهنا في إصلاحية الحائر أيضا تم النقاش حول الموضوع. ومن النتائج أن سرقة السيارات تقع في الغالب في وضعية التشغيل. وبالنسبة للسيارات القديمة قبل موديل ٢٠١٠ يتم تشغيلها عن طريق محترف باستخدام المقص أو تشغيلها بالمفتاح الاحتياطي الموجود في داخل السيارات الجديدة. كما أن صدم السائق من الخلف أو تهديد سائق الليموزين من طرق السرقة الشائعة. ويعد التفحيط والتشليح أكثر أغراض السرقة بينما بيع السيارات لأصحاب التشليح واستعمالها لترويج المخدرات من الأغراض الثانوية.

ويقترح السجناء في إصلاحية الحائر لعلاج الظاهرة، أن يتم علاج البطالة، وكذلك إلزام محلات المفاتيح بطلب إثبات الملكية أو التفويض لقص المفاتيح، و الإسراع بتعميم البلاغات وعدم التأخر لأربع وعشرين ساعة، ووضع شرائح التتبع الإلكتروني. يقترح السجناء التوسع في إنشاء ساحات ألعاب ورياضة السيارات وتطويرها وتقليل تكاليفها وجعلها في متناول الجميع وأن تكون قريبة للأحياء السكنية ليسهل الوصول إليها كي يجد الهواة ما ينمي هواياتهم ويغنيهم عن التفحيط وسرقة السيارات. و إيجاد حلول لتملك السيارات منعا من التوجه إلى سرقتها.

ومن المشجعات على سرقة السيارات سهولة شراء السيارات المسروقة من قبل التشليح. و قيام بعض وكالات السيارات بشراء السيارات الجديدة المصدومة للاستفادة من قطع غيارها. قيام أشخاص من المرور بإعطاء شهادات الإصلاح وتقرير الحادث بسهولة دون تدقيق ودون وجود السيارة في موقع الحادث. قلة الرقابة على الورش و محلات التشليح. و عدم تأكد المرور من لون السيارة قبل إعطاء الإذن بالموافقة على تغيير اللون.

الخاتمة والتوصيات

تؤرق قضايا سرقات السيارات كل أطياف المجتمع. فسرقات السيارات اعتداء صارخ على أهم الممتلكات النفعية اليومية المباشرة. فسرقتها سرقة للوقت والعمل والتخطيط والمال. فعند حصول ذلك يصاب الفرد بصدمة قوية مباشرة ويبحث عن معين في اللحظة لكي يواصل مسيرة الحياة. فكم من فرد ترك دراسته أو عمله او واجباته الاجتماعية فجأة بعد سرقة سيارته والتي اشتراها دينا أو من حصيلة فترة زمنية طويلة. ومن هنا كانت أهمية دراسة هذا الموضوع في منطقة الرياض بغية الوصول إلى علاج ناجع لهذه الظاهرة العالمية.

و اتضح من نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

- تكثر سرقة السيارة وهي في وضعية التشغيل. وهناك أساليب للسرقة مثل كسر الزجاج وتشريك الأسلاك لغرض تشغيل السيارة، ويحدث ذلك للسيارات القديمة أما السيارات الحديثة والتي أدخل عليها التشغيل الإلكتروني فيتعذر ذلك. ومن الأساليب أخذ السيارة عنوة وبالقوة أو باستعمال السلاح من سائقها وخاصة سائق السيارة الليموزين من غير السعودي في الغالب.
- كما أن الغرض الرئيسي من سرقة السيارة هو "التفحيط" بها وخاصة لفئة المراهقين والشباب. ومن الأغراض سرقتها من أجل الاستعراض بها أمام الآخرين وخاصة لغرض الشذوذ الجنسي المثلي من خلال الجذب. كما أن "التفحيط" ذاته يهدف بشكل رئيسي إلى الجذب للشذوذ الجنسي، وهذا ما أفاد به العديد من "المفحطين" الموقوفين في السجون. ومن الأغراض الأخرى تشليح السيارة وبيعها كأجزاء. أو بيعها كاملة لمحلات التشليح بموجب اتفاق مسبق. كما نمى إلى علم الباحث أن بعض وكالات بيع السيارات الجديدة يشترون السيارات المسروقة لغرض أخذها كقطع غيار للسيارات المؤمنة وغيرها عند الصيانة. وقد تواتر أن كثير من السارقين يستأجرون السيارات ببطاقات مزورة من محلات التأجير ويقومون ببيعها لآخرين ويتم بعد ذلك "التفحيط" بها أو تشليحها أو إعادة بيعها لآخرين.

توصي الدراسة بما يأتي:

- فمن أجل الوقاية من سرقات السيارات بالنسبة للضحايا فيلزمهم أن يطبقوا أمرين اثنين هما: عدم ترك السيارة إطلاقا في وضعية التشغيل حتى ولو لفترة وجيزة حتى ولو أن بها ركابا، والأمر الثاني الحرص على وضع الشريحة الإلكترونية للتتبع وتوضع في مكان غير معروف في السيارة والتأكد من أنها في وضع سليم باستمرار.
- وبالنسبة للجهات الأمنية فيلزم تفعيل البلاغات عن سرقات السيارات بشكل آني وتوضع البلاغات في قاعدة معلومات تعمم في ذات لحظة البلاغ.
- بالنسبة للأنظمة العامة فيلزم تفعيل التأمين ضد السرقة ومراقبة تنفيذه والتزام شركات التأمين في حالة السرقة بموجب بلاغ من الشرطة.
- معاقبة من يترك السيارة في وضعية التشغيل كمخالفة مرورية وتطبيق العقوبات الرادعة في ذلك. وتحميله جزء كبير من المسئولية عندما تسرق سيارته في وضعية التشغيل.
- التأكد من شهادات إصلاح السيارات وتقارير الحوادث وأوراق تغيير الألوان لأنها ثغرات تدخل من خلالها سلوكيات تعديل شكل السيارات وأرقام الهياكل.
- مراقبة ومعالجة ظاهرة التفحيط حيث أنها من أكبر الأغراض لسرقة السيارة ويلزم تدخل هيئة الأمر بالمعروف في متابعة السلوكيات المنحرفة كالمثلية الجنسية المرتبطة بالتفحيط.
- التفتيش المستمر الروتيني والمفاجئ على ورش التشليح وورش الصيانة وكلات السيارات حيث تباع السيارات المسروقة لهم، وبدون تعاونهم لن تترعرع نشاطات بيع السيارات المسروقة.
- إلزام شركات بيع السيارات ومالكي السيارات بأن يجعلوا تشغيل السيارات بالطريقة الإلكترونية دون مفاتيح وبرمجتها بحيث تتوقف السيارة بعد أمتار من سرقتها. وربط ذلك بالتتبع الإلكتروني.
- توفير أجهزة التتبع الإلكتروني لدى الشرطة والمرور وإدخال كافة السيارات في قاعدة معلوماتية واحدة معممة على كل مناطق المملكة.

المراجع

- أبو حسان محمد (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م) أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار، الأردن.
- أبو زهرة محمد (١٩٧٦م) الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عرفة محمد السيد (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) الأهمية القانونية للحدود الدولية وتفاعلها مع قواعد القانون الدولي الخاص، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (١٦) العدد (٣٧) الرياض.
- الفراء طه بن عثمان (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) الحدود الدولية بين التحديد والترسيم، ندوة مهام حرس الحدود في الدول العربية، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- مرشان سعيد ناصر (١٤٣١هـ) تعريفات ومفاهيم علمية حول جريمة سرقة السيارات، محاضرة غير منشورة.
- مرشان سعيد ناصر (١٩٩٩م) ظاهرة سرقة السيارات وطرق مكافحتها في الدول العربية، محاضرة غير منشورة ألقيت في لبنان.
- المكتب العربي لمكافحة الجريمة (١٩٩٨م) الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لعام ١٩٩١م، بغداد.
- عبدالنبي محمود محمد (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) منهج التجريم في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، مجلة البحوث الأمنية، المجلد (٤٨) العدد (٤٢) الرياض.
- الوهيد محمد سليمان (١٤١٦هـ) مكافحة ظاهرة سرقة السيارات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، بغداد.